

تأثير تقلبات أسعار النفط على معالجة العجز الموازي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية

خلال الفترة 1990-2018

**The impact of oil price fluctuations on addressing the budget deficit in Algeria, an analytical and standard study during the period 1990-2018**

وهيبة بوخدوني<sup>1</sup>، عبد المجيد بوساق<sup>2\*</sup>، يمينة كواحلة<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جامعة البليدة 2 (الجزائر)، boukhdouniw@gmail.com

<sup>2</sup> جامعة بومرداس (الجزائر)، a.boussag@univ-boumerdes.dz

<sup>3</sup> جامعة البليدة 2 (الجزائر)، kouahla.yamina@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/12/01

تاريخ القبول: 2020/10/25

تاريخ الاستلام: 2020/08/24

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تحديد العلاقة التي تربط بين أسعار النفط ورصيد الميزانية في الجزائر قياسيا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية سنة 2018، وكذلك الحلول التي يمكن أن نعالج بها العجز الموازي، ولتحقيق هذا الهدف استخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري، ومنهج دراسة الحالة في الجانب القياسي، أين خلصت النتائج إلى أن النموذج الأمثل لأثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة هو نموذج شعاع الانحدار الذاتي (1)VAR، وأن عملية خلق موارد مالية دائمة خارج قطاع المحروقات ضرورة ملحة وأكبر تحدي تواجهه الدولة لمواجهة هذا العجز من خلال تنويع الاقتصاد الوطني.

كلمات مفتاحية: أسعار النفط، رصيد الميزانية، العجز الموازي، نماذج VAR.

تصنيف JEL : E31، C01.

### Abstract:

This study aims mainly to determine the relationship between oil prices and budget balance in Algeria as a standard during the period from

1990 until 2018, and also the solutions that we can address the budget deficit, to achieve this goal we used the descriptive and analytical method in the theoretical side, and curriculum case study on the standard side, The results concluded that the optimal model for the impact of oil price fluctuations on the balance of the public budget is the self-regression beam model VAR (1), and the process of creating permanent financial resources outside the hydrocarbon sector is an urgent necessity and the biggest challenge facing the state to confront this deficit Through Diversification of the national economy.

**Keywords: oil prices, budget balance, budget deficit, VAR models.**

**Jel Classification Codes: E31, C01.**

## 1. مقدمة:

عرفت الجزائر كغيرها من الدول النامية النفطية عجزا موازيا كبيرا مع تكرر أزمات النفط منذ سنة 1986، وتحولت هذه المشكلة في الاقتصاد الوطني إلى مشكلة مستعصية في مجال السياسات المالية والنقدية، يحدث هذا العجز بسبب زيادة مصروفات الحكومة عن إيراداتها وذلك نتيجة حتمية للارتباط القوي بين إيرادات الموازنة العامة وعائدات النفط التي تساهم بما يفوق نسبة 60% من إجمالي الإيرادات، إضافة إلى فشل الحكومة في تحقيق سياسة التنوع الاقتصادي التي تساهم في فك هذه التبعية. اعتمدت الحكومة على عدة أدوات لمعالجة العجز منها محاولة ترشيد الإنفاق العام، الضرائب، التمويل غير التقليدي والتي كانت لها آثار متباينة على الاقتصاد منها التضخم وتدهور القدرة الشرائية للعملة الوطنية، وأصبح علاج العجز الموازي في وقتنا الحالي من الأمور الجوهرية التي تشغل على برنامج جاد للتنمية، وبما أن المشكل ينطلق من جانب الإيرادات نظرا لعدم قدرتها واستمرارها في توفير التمويل اللازم للإنفاق، لذلك فالبحت عن الأدوات المستخدمة لمعالجة مشكلة تغطية الإنفاق العام تنطلق من هذه النقطة بالذات. لذلك جاءت هذه الورقة البحثية لدراسة إشكالية معالجة العجز الموازي من خلال الإشكالية التالية.

**الإشكالية:** جاءت هذه الورقة البحثية لدراسة إشكالية معالجة العجز الموازي من خلال الإشكالية التالية كيف يمكن معالجة العجز الموازي في الجزائر في ظل تراجع أداء قطاع المحروقات، وما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة؟

**فرضيات الدراسة:** لغرض الإجابة على إشكالية البحث اقترحنا الفرضيتين التاليتين:

- إن سبب وجود العجز الموازي في الاقتصاد الوطني مرده وجود فائض في حجم الطلب الكلي يفوق مقدرة العرض الكلي للاقتصاد.

- إن معالجة مشكل العجز الموازي في الجزائر يرتبط بالية إنعاش الإيرادات بصفة أساسية باعتبار الجباية البترولية تساهم بحصة الأسد في حصيلتها ، وأسعار النفط خاضعة للتقلبات التي تصيب الأسواق العالمية وأي تغير عكسي في الأسعار يكون له أثر مباشر على رصيد الموازنة.

- يمكن تقدير العلاقة بين أسعار النفط ورصيد الميزانية قياسيا باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي .VAR

**المنهج المتبع:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الدراسة النظرية من خلال التطرق لمفهوم العجز الموازي وأنواعه وطرق معالجته واعتمد المنهج التحليلي لتحليل تطور وضعية الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة واليات معالجة العجز ، وتم اعتماد المنهج الكمي لقياس علاقة أسعار البترول برصيد الموازنة العامة.

**أهمية البحث:** يأتي موضوع الموازنة العامة على قدر كبير من الأهمية نظرا للدور الهام الذي تحتله الموازنة العامة في الاقتصاد، فاستقرار الموازنة العامة مؤشر هام على استقرار الاقتصاد وتوازن متغيراته، لذلك حظيت مشكلة العجز الموازي بكثير من الدراسات التي تبحث أفضل السبل الملائمة لتحقيق التوازن، الأمر الذي دفعنا لدراسة إشكالية معالجة العجز الموازي في الجزائر وسبل تخليصه من التبعية لقطاع النفط.

## 1 - الإطار النظري للعجز الموازي:

### 1-1 - تعريف العجز الموازي: للعجز الموازي تعاريف مختلفة نحاول أن نذكر منها ما يلي:

يعبر العجز الموازي عن زيادة حجم النفقات العامة عن الإيرادات العامة، ينشا بسبب إرادة الحكومة إما في زيادة حجم الإنفاق العام أو تخفيض الإيرادات العامة (قدي، 2003، ص201). كما يعرف أيضا بأنه: " هو الاختلال الحادث بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، أو عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، أو تطور النفقات العامة بوتيرة أسرع من الإيرادات العامة، وهذا العجز عادة ما يصيب الدول النامية، وهناك عجز آخر يصيب الدول المتقدمة نتيجة استخدام احدي الأساسيات الاقتصادية التي تحقق هذا العجز(مجلخ،2016، ص194).

**العجز النقدي :** يقصد بالعجز النقدي العجز الناتج عن الفرق بين إجمالي النفقات العامة والإيرادات العامة وهو ما يعكس القصور في الإيرادات العامة للدولة عن تغطية حجم نفقاتها العامة الأمر الذي

يتطلب من الحكومة البحث عن سبل لترقية الإيرادات العامة أو ترشيد حجم الإنفاق العام حتى تعيد التوازن (إيهاب، 2012، ص4).

**العجز الكلي:** يتمثل في مجموع صافي حيازة الأصول المالية والعجز النقدي للموازنة العامة للدولة حيث أن صافي حيازة الأصول المالية تحصل عليه من خلال الفرق بين حيازة الأصول المالية وما يتولد عن هذه الحيازة من موارد. أما حيازة الأصول المالية فتتمثل في ما يلي:

- مساهمة الدولة في رؤوس الأموال للهيئات والشركات وغيرها.
- إقراض الدولة للغير.

**1-2 - أنواع العجز الموازي:** هناك عدة أنواع للعجز الموازي نحاول التطرق إلى نوعين من العجز الأول والذي عادة ما تعرفه الدول الرأسمالية المتطورة والثاني يعد صفة لصيقة باقتصاديات الدول النامية التي لا تزال تسعى جاهدة إلى تحقيق سياسة التنوع الاقتصادي .

**- العجز الدوري:** يرتبط هذا النوع من العجز بالدورة الاقتصادية التي غالبا ما تعرفها الاقتصاديات المتطورة التي تتعاقب عليها دورات الرواج والكساد، ويظهر العجز في الموازنة العامة في حالة الكساد أين تندهور التوازنات الاقتصادية الكلية فيقل الاستثمار وتزداد معدلات البطالة، فتتدخل الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام.

**- العجز الهيكلي:** يرتبط العجز في هذه الحالة بهيكل ومكونات الموازنة العامة ويحدث نتيجة زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، وتفشل الحكومة في الموازنة بين الطرفين سواء من خلال التحكم في حجم الإنفاق العام أو القدرة على تنمية الإيرادات العامة (حميد موسى، 2017، ص922).

**- العجز الجاري:** هو العجز الذي ينتج عن الفرق بين الإيرادات العامة الجارية والنفقات العامة الجارية (حليمي، 2018، ص40) .

**- العجز المخطط.**

**1-3 - أسباب العجز الموازي:** بما أن الموازنة العامة تحتوي جانبيين الإيرادات والنفقات فان الأسباب التي تؤدي إلى ظهور العجز الموازي ترتبط حتما بمهذين المعطيين إما بتزايد حجم النفقات العامة أو حدوث تراجع في الإيرادات.

**1-3-1 - أسباب زيادة النفقات العامة:** لا يمكن حصر سبب عجز الموازنة العامة إلى سبب واحد ولكن هناك العديد من الأسباب التي تساهم في ظهور هذا العجز نذكر منها ما يلي:

- توسع نشاط القطاع العام مما يؤدي إلى زيادة الوزن النسبي للإنفاق العام الاستثماري وذلك لتوفير احتياجات التنمية الاقتصادية والتي تتطلب توجيه كم كبير من رؤوس الأموال لتمويل البنية التحتية وإنشاء الهياكل الأساسية التي تحتاجها التنمية الصناعية.

- زيادة النفقات العامة الموجهة للتنمية الاجتماعية كالإسكان، التعليم، الصحة والضمان الاجتماعي وذلك راجع إلى الزيادات الكبيرة في معدلات السكان (دردوري، 2013، ص.105).

- تزايد أعباء خدمة الدين العام الداخلي والخارجي المستخدم في تمويل عجز الموازنة العامة.

- الإنفاق التبذيري والترفي من ذوي النفوذ والسلطة (حليمي، 2018، ص.40).

**1-3-1 - أسباب تراجع الإيرادات العامة:** تتجلى هذه العوامل بصورة واضحة في الدول النامية وتمثل فيما يلي:

- ارتفاع درجة التهرب الضريبي لاتساع حجم الاقتصاد الموازي وضعف تأهيل الإدارة الضريبية (قدي، 2003، ص.201)، وتدهور أسعار النفط باعتبارها مساهم أساسي في حجم الإيرادات.

من خلال ما سبق ذكره يتضح انه للمحافظة على توازن الموازنة العامة لا بد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات تمس طرقي الموازنة، على مستوى الإيرادات العامة لغرض تحسين حصيلتها فانه من الأفضل تبسيط قانون الضرائب، وتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين قدرات التحصيل، وعلى مستوى الإنفاق يجب خفض النفقات الجارية غير المنتجة والحفاظ على الاستثمارات الداعمة للنمو في مجال البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الحيوية كالصحة والتعليم (كريستوف، 2018، ص.4).

**1-4-4 - أساليب تمويل العجز الموازي:** إن الدولة في إطار تحقيقها لأهداف التنمية الاقتصادية تسعى في نفس الوقت إلى تحقيق أهداف التوازن الداخلي والخارجي، وفي حالة وقوع العجز تسعى بشتى السبل للتدخل والتحكم في هذا العجز وإعادة التوازن من جديد، هناك عدة طرق تلجأ إليها الدولة لمعالجة العجز الذي يظهر على مستوى موازنتها العامة منها ما يعتمد على مجموعة من الآليات الداخلية ومنها ما يعتمد على عوامل خارجية نحاول توضيحه من خلال :

**1-4-1 - تمويل العجز الموازي بواسطة الاقتراض العام.**

تعتبر القروض العامة من أهم الأدوات المفضلة في اغلب الدول و هذا بسبب عجز الإيرادات الضريبية عن تغطية النمو المتزايد في النفقات العامة و الناتج عن العوامل التالية (رمزي، 2000، ص.95):

- زيادة أعباء الديون العامة الداخلية و الخارجية.

- الإنفاق العسكري.
  - اتساع نمو العمالة الحكومية.
  - الأزمات الاقتصادية.
  - التوسع في النفقات غير الضرورية.
  - زيادة الدعم السلعي و الإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك، وأيضا التضخم.
  - وأيضا إلى تراجع نمو الإيرادات العامة الناتجة عن العوامل التالية(رمزي،2000،ص95):
  - ضعف الجهد الضريبي.
  - التهرب الضريبي وجمود النظام الضريبي.
  - كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية.
  - تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام.
  - ظاهرة المتأخرات المالية.
- والهدف من القروض العامة هو تضييق الفجوة بين الادخار المحلي المتاح في فترة زمنية معينة والاستثمار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف في تلك الفترة(شلاي،2018،ص3)، ويكون القرض العام إما داخليا أو خارجيا.
- ويقصد بالقرض العام الداخلي الحصول على تمويل من مصادر محلية مختلفة الاقتراض من البنك المركزي أو البنوك التجارية، علما أن الاقتراض المحلي يتحمل أعباء عند تسديده تتمثل في خدمة الدين(عاهل، 2014،ص53).
- يكون اللجوء إلى القروض الداخلية بواسطة أدوات الدين العام المتمثلة في سندات الخزينة وتعتبر من الأساليب الرئيسية لتمويل عجز الموازنة العامة وخصوصا في الدول المتقدمة، وتدرج ضمن مصادر التمويل غير التضخمية لعلاج عجز الموازنة العامة، بحيث تمول العجز بمدخرات حقيقية لا تؤثر في نمو العرض النقدي وعليه لا تؤثر على زيادة المستوى العام للأسعار.
- ومن أبرز المحددات التي تحكم القروض الداخلية ما يلي:
- قدرة الاقتصاد على تقديم القروض التي ترتفع بارتفاع الدخل الوطني أو انخفاض الاستهلاك.
  - قدرة الاقتصاد على خدمة القرض من خلال توجيه القرض إلى المجالات الإنتاجية التي تحقق عوائد في المستقبل. - وجود سوق مالي واسع ونشط.

وعندما تعجز مصادر التمويل الداخلية عن توفير التمويل الضروري تلجأ الدولة إلى الاقتراض الخارجي و يستعمل لسد النفقات العامة بالعملات الأجنبية، يتمثل الدين الخارجي في الدين المستحق لغير المقيمين، ويتألف من الدين العام المكفول حكوميا والدين الخاص غير المكفول على المدى الطويل والدين القصير الأجل واستعمال ائتمان صندوق النقد الدولي(سيفاس، لومينا.2015،03فيفري). تعزيز وحماية حقوق الإنسان المدنية والسياسية. تم استرجاعها في تاريخ:5مارس، 2020 من الموقع الإلكتروني -daccess.ods.un.org/tmp). ويعتبر هذا النوع من التمويل غير التضخمية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وبالتالي عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل مشاريع التنمية المحلية المطلوبة(دردوري،2014.ص149) ومن أهم مصادر هذه القروض: القروض من البنوك التجارية و أسواق المال الدولية، القروض الحكومية الرسمية، القروض من المنظمات الدولية، ومن بين الآثار الناجمة عن هذا الأسلوب هي الآثار الانكماشية على الاقتصاد الوطني وذلك بسبب رفع سعر الفائدة وهو ما يجعل تكلفة رأس المال الثابت مرتفعة، وهذا يؤدي إلى انخفاض الميل للاستثمار، إضافة إلى ذلك فارتفاع تكلفة رأس المال الجاري يؤدي إلى اتجاه الأسعار نحو الارتفاع.

**1-4-2 - تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الضرائب:** تعتبر السياسة الضريبية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدول لتمويل عجز الموازنة العامة، وذلك سواء برفع نسب ضرائب معينة أو استحداث أنواع جديدة من الضرائب، ويمكن للدولة أن تستخدم الضرائب المباشرة ومن أبرزها:

- الضرائب على أرباح رؤوس الأموال.

- الضرائب العقارية.

- الضرائب على الشركات.

- الضرائب على الدخل.

ويمكن للدولة أن تستعمل أيضا الضرائب غير المباشرة في تمويل العجز ومن أبرزها:

- ضرائب الإنتاج.

- الضرائب الجمركية.

- الضرائب على القيمة المضافة.

وأهمية النظام الضريبي كسياسة تمويلية للعجز الموازي هو العمل على إيجاد توازن بين أهداف الاقتصاد الكلي وأهداف الاقتصاد الجزئي للدولة (Daniel, et autres,2006.p41).

**1-4-3 - تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الإصدار النقدي الجديد:** عندما تكون وسائل التمويل التي ذكرناها سابقا عاجزة عن تغطية العجز الموازني تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي، وهو إصدار كمية جديدة من النقود بدون تغطية ينجم عنها ارتفاعا في الأسعار، وتعتبر هذه الطريقة تمويلا تضخميا من الدرجة الأولى، ومن الآثار التي يحدثها على المتغيرات فإنها تتوقف على التمييز بين ثلاث فرضيات يتم على أساسها الإصدار النقدي(زواق،2014).

- **الفرضية الأولى:** الكتلة النقدية التي تم إصدارها تجذب مقابلا لها في صورة استجابة سريعة للجهاز الإنتاجي في زيادة الإنتاج، ومن ثم لا تكون هناك آثار تضخمية، فالعرض قادر على الاستجابة للطلب.

- **الفرضية الثانية:** الكتلة النقدية التي تم إصدارها سوف يتم اكتنازها أو ادخارها، و في هذه الحالة لا تحدث آثار تضخمية لعدم حصول ارتفاع في الطلب، لكن يبقى هذا السلوك مؤقتا، فيحتمل ضخ هذه المبالغ في أي لحظة في القنوات الاقتصادية مما يقود إلى ارتفاع مباشر وسريع في الطلب، الأمر الذي يحدث صدمة تضخمية يصعب تقدير انعكاساتها على مجرى الحياة الاقتصادية.

- **الفرضية الثالثة:** الكتلة النقدية التي تم إصدارها سوف تنعكس في شكل ارتفاع في المدخل مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الحاجيات الاستهلاكية فينتج عن ذلك ارتفاعا في الأسعار، وتصبح المنتجات المحلية أقل تنافسية وتنخفض الصادرات كنتيجة لذلك، وإذا بلغ التضخم مستويات مرتفعة فانه يشبط العمل الإنتاجي ويزيد من الأرباح الناتجة عن المضاربة مما يؤدي في الوقت نفسه إلى ارتفاع معدلات البطالة.

**1-4-4 - ترشيد الإنفاق الحكومي:** يمكن تعريف عملية ترشيد الإنفاق الحكومي كما يلي " زيادة الكفاءة الإنتاجية للإنفاق العام في المجالات التي يذهب إليها، ورفع كفاءة مساهمته في حل المشاكل التي يتصدى لعلاجها"، وتركز عملية ترشيد الإنفاق العام على الإنفاق في ظل الموارد المتاحة(رمزي،1983.ص44)، ويتوقف نجاح هذه العملية على مجموعة من العوامل منها: تحديد الأهداف بدقة، والقياس الدوري لبرامج الإنفاق العام، وتفعيل دور الرقابة على النفقات العامة(كزيز،2017.ص114). رفع كفاءة وفاعلية الإنفاق العام في المجالات التي يتوجه إليها، وضرورة تمويل هذا الإنفاق من مصادر وطنية (رمزي،1983.ص44).

**1-4-5 - الاستثمار الأجنبي المباشر:** يعرف على انه استثمار شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دولة أخرى بشراء هذه الشركات أو إنشاء شركات جديدة وتزويدها برأسمالها الأساسي أو بزيادة رأس مال شركات موجودة أصلا(خضر،2004.ص3).

**1-4-6 - الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** الاستثمار غير المباشر هو الاستثمار في الأوراق المالية من سندات وأسهم، ولا يتم إلا من خلال سوق الأوراق المالية ويتميز هذا الاستثمار بكونه طويل المدى أي يسعى لتحقيق عائد مرتفع على المدى البعيد وليس الربح السريع (بن عمارة، 2017، ص 287).

## 2 - تطور وضعية الموازنة العامة في الجزائر و آليات المعالجة:

إن الجزائر اقتصاد لم يعرف استقرار التوازن واستدامته بل هو عرضة بصفة مستمرة إلى التقلبات بين حالة الفائض والعجز في توازن ميزان المدفوعات ويرجع ذلك لعدم قدرة الدولة على بناء اقتصاد يتصف بالتنوع، لكن ظلت الجزائر تعتمد على مورد أساسي ووحيد تخضع تقلبات أسعاره للأسواق العالمية لكنه يؤثر على كل متغيرات الاقتصاد ويتحكم في برامج التنمية المستهدفة والسياسة الاقتصادية التي تسعى الدولة لتطبيقها وهو قطاع النفط، فبتغير أسعاره يؤثر على الموازنة العامة من ناحيتين:

ناحية الإيرادات التي تتقلص نظرا لان الجباية البترولية تعتبر المساهم الأول في إيرادات الموازنة وناحية النفقات نظرا إلى أن تدهور أسعار النفط غالبا ما تجعل الحكومة تعيد حساباتها فيما يتعلق بالإنفاق بشقيه الجاري والاستثماري، ويكون الموقف عكسا في حالة ارتفاع الأسعار، وعليه فوضعية الموازنة العامة ترتبط بشكل مباشر بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط.

## 2-1 - الفترة 2000-2010: تطور الموازنة العامة بنجدها كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم 1: تطور وضعية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010.

الوحدة: مليار دينار

السنة	الإيرادات			المجموع	النفقات		المجموع	رصيد الموازنة	الناتج الداخلي الخام	الموازنة/إيد، ع %	أسعار النفط (مليار دولار)
	الجباية	منها الجباية البترولية	غير الجباية		المستور	المجهز					
2000	1522,74	1173,3	55,42	1578,16	856,193	321,93	1178,2	400,1	4123,51	9,70	28,50
2001	1354,63	956,39	150,9	1505,52	963,633	357,39	1321,1	184,49	4260,81	4,33	24,85
2002	1425,8	942,9	177,4	1603,18	1097,71	452,93	1550,6	52,55	4537,69	1,16	25,24
2003	1809,9	1284,9	164,6	1974,46	1122,76	516,51	1639,3	335,21	5264,19	6,37	28,96
2004	2066,11	1485,7	163,8	2229,89	1250,89	638,04	1888,9	340,97	6149,12	5,55	38,66
2005	2908,30	2267,9	174,6	3082,82	1245,13	806,91	2052,1	1030,8	7562	13,63	54,64
2006	3434,88	2714	205,1	3639,92	1437,87	1015,1	2453,1	1186,9	8514,83	13,93	65,85
2007	3478,6	2711,9	209,3	3687,9	1674,03	1434,6	3108,7	579,24	9366,56	6,18	74,95
2008	2680,69	1715,4	221,8	2902,44	2217,78	1973,2	4191,1	-1288,66	11090	22,40	99,97
2009	3073,62	1927	201,8	3275,36	2300,02	1946,3	4246,4	-970,98	10034,3	-9,67	62,25
2010	2799,65	1501,7	275	3074,64	2659,07	1807,9	4466,9	-1392,3	12049,4	-11,55	80,15

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات ONS وبنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم 1 نلاحظ أن هذه الفترة عرفت في معظمها من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 رصيد موجب على مستوى الموازنة العامة نظرا لارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة، من ناحية أخرى الشيء الملاحظ هو الزيادة المستمرة في حجم النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية حيث انتقل الإجمالي من 1178.20 مليار دينار سنة 2000 إلى 4466.9 مليار دينار سنة 2010، وهذا راجع

إلى خصوصية هذه المرحلة التي تميزت بتطبيق سياسة توسعية لغرض إنعاش الاقتصاد الوطني ترتب عنها حدوث زيادة في الإنفاق العام حيث تشير المعطيات إلى أن معدل الزيادة في الإنفاق بلغ 279,12%. من ناحية الإيرادات عرفت هي الأخرى زيادة خلال الفترة بفضل تحسن عائدات النفط واستطاعت تغطية المستوى المرتفع للنفقات العامة باستثناء سنة 2009 و 2010 على التوالي نظرا للتراجع الذي عرفته أسعار النفط خلال هاتين السنتين أين تراجع بنسبة لسنة 2009 ولسنة 2010 مقارنة بسنة 2008.

**1-2 - الفترة 2011-2018:** على عكس الفترة السابقة التي تميزت بظهور الرصيد الموجب للموازنة العامة شهدت الفترة 2011-2018 استقرار رصيد الموازنة العامة عند الإشارة السالبة وهو ما سنوضحه من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 2: تطور وضعية الموازنة العامة للفترة 2011-2018.

الوحدة: مليار دينار

السنة	الإيرادات			المجموع	النفقات		المجموع	رصيد الموازنة	التابع الداخلي الخام	الموازنة/ن.د، % خ	أسعار النفط (دولار)
	الجارية	منها الجارية البروتية	غير الجارية		السيور	التجهيز					
2011	2978,29	1529,4	424,8	3403,10	3797,25	1934,5	5731,5	-2328,3	14480,7	-16,07	112.94
2012	3503,4	1519,0	373	3876,4	4935,9	2234,0	7169,9	-3293,5	15843,0	-20,78	111.05
2013	3646,91	1615,9	248,4	3895,31	4131,53	1892,59	6024,13	-2128,8	16647,9	-12,78	109.55
2014	3669,18	1577,73	258,56	3927,74	4494,32	2501,44	6995,76	-3068,02	17228,59	-17,80	100.23
2015	4077,58	1722,94	474,96	4552,54	4617	3039,32	7656,33	-3103,79	16702,11	-18,58	53.06
2016	4164,75	1682,55	846,83	5011,58	4585,56	2711,93	7297,49	-2285,91	17406,82	-13,13	45.05
2017	2630	2126,98	347,88	6047,88	4677,18	2605,44	7282,63	-1234,74	18876,6	-6,54	54.5
2018*	3033	2776.2	105	6724.3	4584,5	4034.3	8627.8	-1913.5	-	-9.4	71.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات ONS وبنك الجزائر.

من خلال الجدول السابق نلاحظ على عكس المرحلة السابقة التي شهدت فائض على مستوى الموازنة العامة ظلت هذه الفترة تحقق عجزا مستمرا بسبب تدهور أسعار النفط منذ السادس الثاني لسنة 2014 وعدم استقرار العائدات النفطية حيث قدرت قيمة العجز سنة 2015 ب 3103.79 مليار دينار بما يمثل نسبة 18.58 % ويعود ذلك لزيادة حجم النفقات العامة مقارنة بحجم الإيرادات ، مما جعل الحكومة تتبنى مجموعة من التدابير لغرض التحكم في حجم الإنفاق العام وخلق موارد إضافية للخزينة العامة في نفس الوقت نذكر منها ما يلي (كزير، 2017، صص 119-120):

- الإلغاء التدريجي للنفقات عبر تخفيض الاستثمار العمومي وتأجيل بعض الاستثمارات.
- تقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات معينة منها السيارات، الإسمنت.
- تقليص التوظيف في القطاع العام ومراجعة قانون الإحالة على التقاعد.

- تخفيض قيمة العملة لتحقيق التوازن على مستوى ميزان المدفوعات.
- أما جانب الإيرادات فجاءت الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة كما يلي:
- رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت وفرض حقوق جمركية ب15% على أجهزة الإعلام الآلي.
- زيادة الضرائب في سنة 2017 حيث تم رفع الضريبة على القيمة المضافة من 17% إلى 19% بالإضافة إلى زيادة أسعار الوقود و سلع أخرى مثل أسعار الأجهزة الكهرومنزلية .
- إقرار رسوم جديدة كرسوم الاستهلاك الداخلي على الموارد الكمالية والسيارات الفاخرة بمعدل 30% ورسم الفعالية الطاقوية والإخضاع لضرائب عقارية وعلى الدخل العقاري للملكيات المبنية وغير المبنية المؤجرة كما تقرر رفع الرسم على المشروبات الكحولية ب 10% (مرابطي، 2017، ص13).
- اللجوء إلى موارد صندوق ضبط الإيرادات خلال المدة من 2014-2017 مما جعل رصيده يتآكل وينفذ نهائيا خلال السداسي الأول من سنة 2017.
- اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد، وذلك من خلال القانون 10/17 الذي عدل الأمر 11/03 ونص على إمكانية تمويل بنك الجزائر للخبزينة العمومية وبشكل مباشر بصفة استثنائية لمدة خمسة سنوات حتى تستطيع هذه الأخيرة تمويل عجز الموازنة العامة (رملي، 2018، ص218).
- هذه التدابير كان لها اثر على تخفيض حجم النفقات العامة منذ سنة 2016 حيث انخفض إجمالي الإنفاق من 7297.49 مليار دينار إلى 7282.63 مليار دينار سنة 2017 مما ساعد على تخفيض حجم العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والذي انتقل من 13.13% إلى 6.54%، وللحفاظ على التوازن متوسط الأجل ركز قانون المالية لسنة 2017 على عامل تحقيق تغطية مثلي للنفقات من خلال الموارد الذاتية المتاحة في ظل احترام الدولة لالتزاماتها من ناحية وتحقيق التوازن الداخلي من ناحية أخرى (Ministère des finances, Rapport finances 2018, p8).

### 3-2 - استراتيجية مطروحة لمعالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر:

إن تحقيق التوازن الداخلي يعد مطلب أساسي للنهوض بالاقتصاد وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحتى يتحقق ذلك لا بد على الحكومة اتخاذ جملة من التدابير الحازمة والجديّة التي تساهم في تحقيق موارد ذاتية مستمرة ومتنوعة تمكن الاقتصاد من تلبية متطلباته المحلية بالاعتماد على موارد محلية

دون اللجوء إلى العام الخارجي، من ناحية أخرى يجب أن تعمل على محاولة الموازنة بين النفقات والإيرادات وذلك بالتخلي عن النفقات غير ضرورية وتنوع مصادر الإيرادات وذلك من خلال ما يلي :

- تنفيذ برامج تنمية هادفة وذات مردودية اقتصادية يكون هدفها تحقيق التنوع الاقتصادي مع السماح للقطاع الخاص بالاضطلاع بدور هام في تحقيق ذلك فيقل التزام الدولة في الإنفاق، مع ضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي والتخلي عن النفقات غير الضرورية.

- إتباع وسائل التمويل الإسلامي لما لها من خصائص تميزها عن باقي وسائل التمويل فهي أغلبها تقوم على مبدأ المشاركة، والتوجه إلى الاعتماد على الصكوك الإسلامية نظرا للخصائص التي تتوفر عليها والتي تميزها عن وسائل التمويل التقليدية وتماشيا مع مبادئ الدين الإسلامي منها، إثبات حق ملكية شائعة في موجودات لها عائد خالية من الربا تساهم في تعبئة الادخارات المحلية والخارجية التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية و تقوم على مبدأ المضاربة الشرعية من كل جوانبها وتأخذ جميع إشكالاتها(زواق،2014).

وعليه يمكن اعتماد الجزائر على هذا النوع من التمويل خاصة وان الكثير من التجارب اثبت قدرة هذه الأدوات على تمويل النفقات الحكومية بنجاح وبالتالي أثبتت كفاءتها في تمويل العجز الحكومي في بعض الدول مثل السودان.

### 3 - الدراسة القياسية:

سنحاول من خلال هذا الجزء التطبيقي من هذه الدراسة إعطاء صورة قياسية لعلاقة وأثر أسعار

البتروال على رصيد الميزانية في الجزائر باستخدام نماذج VAR.

**1-3 - المنهجية والمتغيرات:** في إطار القيام بالدراسة التطبيقية تم جمع المعطيات والإحصائيات الخاصة بالظاهرة المدروسة للفترة (1990-2018) من خلال البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات، وبناء على موضوع الدراسة فقد انحصرت تلك المعطيات في كل من:

\_رصيد الميزانية والذي سنرمز له بالرمز SB.

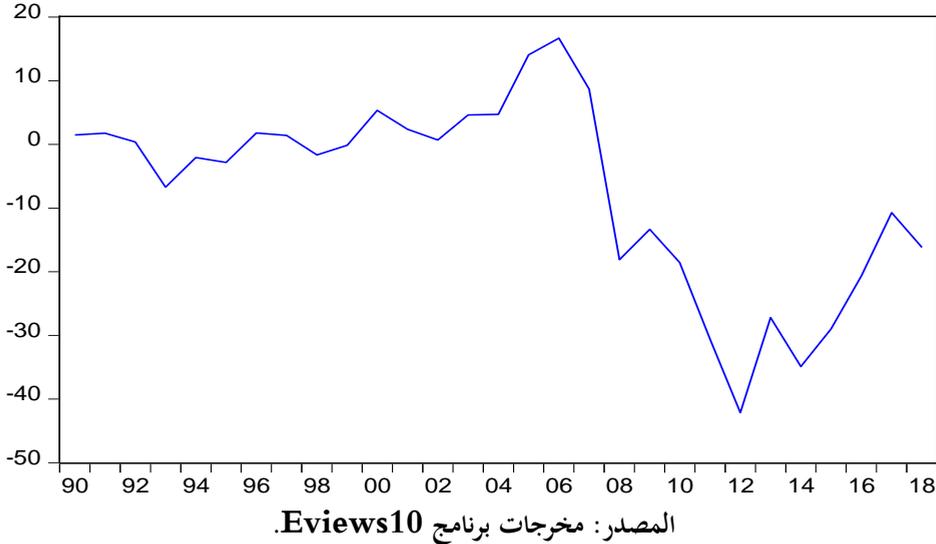
\_أسعار البتروال والذي سنرمز له بالرمز PRB.

### 3-2 - الدراسة الوصفية لبيانات الدراسة:

**3-2-1 - دراسة وصفية لبيانات سلسلة (SB):** تمثل هذه السلسلة رصيد الميزانية المقاس بالدولار، حيث تتكون من 29 مشاهدة، ممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2018 بمتوسط 7,28- مليار دولار وقيمة عظمى قدرت ب 16.67 مليار دولار سنة 2006 وقيمة صغرى قدرت ب 42.16- مليار

دولار سنة 2012 واللذان تعكسان لنا على الترتيب أعلى فائض وأكبر عجز عرفتهما هذه السلسلة، وتشتت هذه الأخيرة المقاس بالانحراف المعياري قدر ب 15.03 مليار دولار وبيانات السلسلة مبينة في الشكل البياني الآتي:

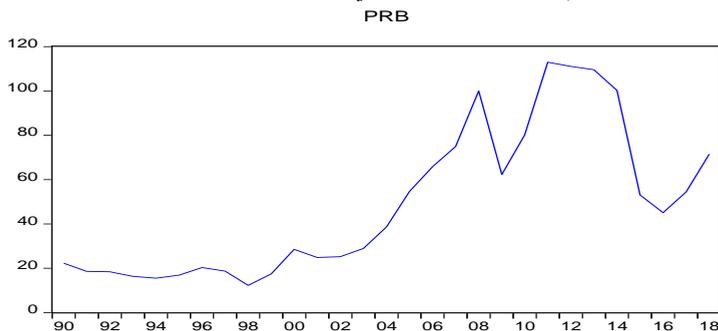
الشكل رقم 1: المنحنى البياني لتطور رصيد الميزانية (SB)  
SB



### 3-2-2 - دراسة وصفية لبيانات سلسلة (PRB):

تمثل هذه السلسلة أسعار البترول للبرميل المقاسة بوحدة دولار ، حيث تتكون من 29 مشاهدة، ممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2018 بمتوسط 48.91 وقيمة عظمى قدرت ب 112.94 دولار سنة 2011، وقيمة صغرى قدرت ب 12.28 دولار سنة 1998 واللذان تعكسان لنا على الترتيب أعلى وأدنى قيم عرفتها هذه السلسلة، وتشتت هذه الأخيرة المقاس بالانحراف المعياري قدره 33.53، وبيانات السلسلة مبينة في الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (2) : المنحنى البياني لتطور أسعار البترول (PRB)



المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.

3-3 - استقرارية السلاسل الزمنية: تتمثل الخطوة الأولى في تحليل البيانات في اختبار ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا تجنباً لظهور مشكل الانحدار الزائف، توجد عدة اختبارات تستخدم في اختبار استقرارية السلاسل المدروسة، نجد من بينها اختبارات ديكي فولر والتي تستخدم للكشف عن استقرارية السلسلة الزمنية من عدمها ونوع السلسلة غير المستقرة، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم 3: النتائج المتحصل عليها انطلاقاً من اختبار ADF لمتغيرات الدراسة.

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
<u>At Level</u>			
With Constant	t-Statistic	PRB -1.2808	SB -1.4481
	Prob.	<b>0.6241</b>	<b>0.5445</b>
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9417	-1.8670
	Prob.	<b>0.6064</b>	<b>0.6445</b>
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.2405	-1.1406
	Prob.	<b>0.5905</b>	<b>0.2249</b>
<u>At First Difference</u>			
With Constant	t-Statistic	d(PRB) -4.5971	d(SB) -5.0761
	Prob.	<b>0.0011</b>	<b>0.0003</b>
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.5056	-4.9714
	Prob.	<b>0.0069</b>	<b>0.0023</b>
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.6244	-5.1451
	Prob.	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews10).

على ضوء النتائج الموضحة في الجدول (3) أعلاه، يظهر أن السلسلة الزمنية الخاصة برصيد الميزانية (SB) هي غير مستقرة في المستوى لكنها مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى (DSB)، نفس الشيء بالنسبة للسلسلة الزمنية الخاصة بصاردات المحروقات (PRB) فهي غير مستقرة في المستوى، لكن مستقرة بعد تحويلها بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى (DPRB).

• **دراسة السببية بين المتغيرات:** لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين أسعار البترول ورصيد الميزانية باختبار غرانجر للعلاقة السببية، لكن قبل هذا يتعين تحديد عدد الفجوات الزمنية المناسبة للنموذج  $VAR(P)$  للمتغيرات في شكل فروقات، والتي يتم اختيارها انطلاقاً من معايير مختلفة، وباستخدام برنامج Eviews توصلنا إلى النتائج المعروضة في الجدول التالي:

الجدول رقم 4: تحديد درجة التأخير المثلى للمسار ( $VAR$ ) للمتغيرات في شكل فروقات.

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: DPRB DSB

Exogenous variables: C

Date: 03/27/20 Time: 20:44

Sample: 1990 2018

Included observations: 25

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-337.8795	NA	2.21e+09	27.19036	27.28787	27.21741
1	-304.6184	58.53963*	2.13e+08*	24.84947*	25.14200*	24.93061*
2	-302.2405	3.804569	2.44e+08	24.97924	25.46679	25.11447
3	-298.6644	5.149587	2.58e+08	25.01316	25.69573	25.20247
4	-293.6110	6.468449	2.46e+08	24.92888	25.80647	25.17228

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 9).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، يتبين أن درجة التأخير المثلى والموافقة لنتائج غالبية المعايير هي:  $P = 1$  وعليه سيتم إجراء الإختبار وفقاً لذلك، ونتائج الإختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 5: نتائج اختبار السببية لـ: **Granger** بين كل من **DPRB** و **DSB**

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 03/27/20 Time: 20:47

Sample: 1990 2018

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DSB does not Granger Cause DPRB	28	2.6E-05	0.9960
DPRB does not Granger Cause DSB		8.27537	0.0081

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 9).

نستخلص من ذلك أنه توجد علاقة سببية بين أسعار البترول ورصيد الميزانية عند مستوى معنوية

5% في اتجاه واحد، تسري من أسعار البترول نحو رصيد الميزانية.

3-4 - تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR): لقد قمنا سابقا بتحديد عدد الفجوات

الزمنية المناسبة للنموذج  $VAR(P)$ ، وجدنا أن درجة التأخير المثلى والموافقة لأصغر قيمة لمعظم

المعايير ( $schwarz, akaike, \dots$ )  $P=1$ .

إن تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي يكون بتطبيق طريقة المربعات الصغرى في حال ما إذا قمنا بتقدير

كل معادلة على حدة، أما إذا قمنا بتقدير كل المعادلات مرة واحدة فإننا نستعمل طريقة المعقولة

العظمى، وبما أن  $P=1$  درجة تأخير عند تقدير نموذج  $VAR$ ، كانت نتائج التقدير موضحة في الجدول

التالي:

الجدول رقم 6 : نتائج تقدير نموذج  $VAR(2)$

Vector Autoregression Estimates		
Date: 03/27/20 Time: 21:32		
Sample (adjusted): 1991 2018		
Included observations: 28 after adjustments		
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]		
	DPRB	DSB
DPRB(-1)	0.884987 (0.10235) [ 8.64662]	-14.48792 (5.03631) [-2.87669]
DSB(-1)	1.26E-05 (0.00249) [ 0.00507]	0.638825 (0.12233) [ 5.22223]
C	7.298303 (5.45605) [ 1.33765]	454.2092 (268.473) [ 1.69183]
R-squared	0.788091	0.708595
Adj. R-squared	0.771138	0.685282
Sum sq. resids	6515.988	15776994
S.E. equation	16.14433	794.4053
F-statistic	46.48756	30.39556
Log likelihood	-116.0276	-225.1163
Akaike AIC	8.501972	16.29402
Schwarz SC	8.644709	16.43676
Mean dependent	49.87179	-550.3993
S.D. dependent	33.74687	1416.059

المصدر: مخرجات **.Eviews.09**

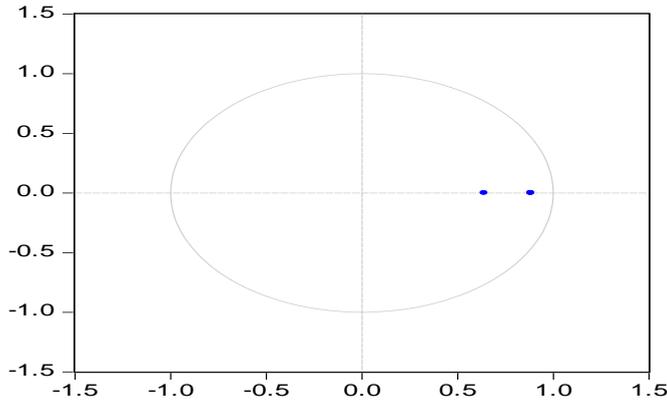
3-5 - اختبار صلاحية النموذج: من أجل التأكد من صحة النموذج وصلاحيته يجب أن نتأكد من

خلوه من المشاكل القياسية وعليه سنقوم بتقييم النموذج المقدر:

3-5-1 - اختبار استقرارية النموذج: تتمثل نتائج الاختبار في الشكل التالي:

الشكل رقم 3 : دائرة جذر كثير الحدود المميز.

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر: مخرجات Eviews.09.

القرار: بما أن جميع جذور كثير حدود المميز داخل دائرة الوحدة فإن النموذج مستقر.

### 3-5-2 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

تتمثل نتائج الاختبار في الجدول التالي:

الجدول رقم 7: مقطع من نتائج اختبار LM

VAR Residual Serial Correlation LM Test		
Null Hypothesis: no serial correlation at l		
Date: 03/27/20 Time: 21:42		
Sample: 1990 2018		
Included observations: 28		
Lags	LM-Stat	Prob
1	4.075999	0.3958

المصدر: مخرجات Eviews.09.

القرار: لدينا من الجدول أعلاه أن  $prob(LM) > 0.05$  وبهذا نقبل الفرضية الصفرية القائلة أن الأخطاء غير مرتبطة خطيا من الدرجة الأولى باعتبار أن  $P=1$ ، ومنه فإن القرار يكون بقبول فرضية عدم أي ثبات تباين حد الخطأ.

من خلال الاختبارات السابقة يمكن القول إن النموذج  $VAR(1)$  المقدر ذو جودة إحصائية جيدة، ومنه كتابة معادلة النموذج رياضيا كالتالي:

$$DSB_t = 454,21 - 14,49 DPRB_{t-1} + 0,64 DSB_{t-1} + \varepsilon_t$$

أي أن رصيد الميزانية للسنة الحالية يتأثر بأسعار النفط للسنة السابقة وكذلك برصيد الميزانية السابقة لها.

#### 4- الخاتمة.

يبقى مشكل العجز الموازني مشكل عويص ومتحدد بواجهه الدول التي اختارت في منهجها الاقتصادي سياسة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وكلما زادت درجة هذا التدخل كلما زادت ضرورة التزام هذه الدول وتديرها للموارد المالية الضرورية لمواجهة حجم الإنفاق العام والجزائر من بين هذه الدول، فرغم تبنيها النظام الاقتصادي الحر مع بداية التسعينات إلا أن دور الدولة لا يزال مهم ومتزايد، وعليه واجهت ولا تزال تواجه فجوات سالبة في الموازنة العامة مع كل صدمة نفطية وتبحث سبل المعالجة في الغالب عن طريق اتخاذ إجراءات ذات طابع تقشفي والتي في الغالب يكون أثرها سالب على الجانب الاجتماعي والقدرة الشرائية للمواطن خاصة أصحاب الدخل الثابتة.

#### الاستنتاجات:

- تعد الموازنة العامة البطاقة التي تعكس النفقات والإيرادات العامة لسنة مستقبلية تعكس في حجمها الخطة الاقتصادية والأهداف التي تصبو إلى تحقيقها.
- يتحقق العجز في الموازنة العامة عند عدم كفاية الإيرادات العامة عن تغطية حجم الإنفاق العام.
- ترتبط الموازنة العامة ارتباط مباشر بقطاع النفط لذلك يبغي العجز الموازني ذو صفة دورية يتمشي مع تقلبات أسعار هذه المادة.
- يعد صندوق ضبط الإيرادات ملجأ احتياطي تلجأ إليه الدولة في فترات العجز لمعالجة المعضلة لكن نظرا لاعتماد إيراداته على قطاع النفط فهو أيضا عرضة للنفاد خلال فترة قصيرة إذا تدهورت إيرادات النفط وهو ما حدث في الجزائر خلال الفترة 2014-2017.
- أشارت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة تربط بين أسعار النفط و رصيد الميزانية، وأن النموذج الأفضل هو  $VAR(P)$  مع درجة تأخير  $P=1$ .

#### التوصيات:

- إن أهم مشكل يواجه الاقتصاد الجزائري هو التبعية شبه المطلقة لقطاع النفط لذلك فإن الحل يكمن انطلاقا من هذه النقطة بالذات وذلك من خلال التوجه إلى تنويع الاقتصاد الوطني وذلك من خلال

النهوض بكل القطاعات فلاحية، صناعة، خدمات حتى تستطيع تنويع المدخلات والتخلص من الاختلال في الاقتصاد.

- الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة في الاقتصاد تماشياً مع تعاليم ديننا الحنيف دون إسراف أو تقتير حتى يكون هناك ترشيد لسياسة الإنفاق العام.
- تفعيل النظام الضريبي وذلك من خلال صياغة نظام فعال تقبله الأطراف المعنية وتستجيب للتحصيل طوعية.
- الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر وخلق الظروف المواتية لاستقطابه باعتباره مساهم فعال في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، مع التركيز على الاستثمارات العربية البينية حتى تساهم في تمويل احتياجات الموازنة العامة.
- اللجوء إلى التمويل الإسلامي غير الربوي بكل صوره نظراً للدور الذي يلعبه في تعبئة الادخار وتوفير التمويل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية.

### قائمة المراجع:

- 1 قدي عبد المجيد(2003): المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 2 مجلح سليم، وكمال حمانه(2016): تفاقم عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية دراسة تحليلية للفترة (2004-2013)،مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الأربعون(1).
- 3 إيهاب محمد يونس(2012): نحو رؤية تشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر، دراسات النهضة، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني.
- 4 سندس حميد موسى(2017): تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة، السودان نموذجاً،مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد21.
- 5 حليمي حكيمة، وباهي نوال(2018): عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية لسنة 2001-2017،مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي،الجزائر،العدد4.

- 6 دردوري لحسن(2013): عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد الرابع عشر.
- 7 حللمي حكيمة، باهي نوال، مرجع سابق.
- 8 قدي عبد المجيد، مرجع سابق.
- 9 كريستوف روزنبرغ(2018): اغتنام اللحظة، فترات اليسر الاقتصادي فرصة لمعالجة عجزات الموازنة، مجلة التمويل والتنمية.
- 10 رمزي زكي(2000): علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، دار الهدى للثقافة والنشر، سوريا.
- 11 نفس المرجع.
- 12 عبد القادر شلالى(2018)، محمد هاني، العجز الموازني كآلية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر، مجلة شيماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث.
- 13 عاهل نبيل عناية(2014): أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني(1996-2013)، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 14 الأمم المتحدة، تقرير الخبير المستقل، سيفاس لومينيا، تعزيز وحماية حقوق الإنسان المدنية والسياسية، الدورة الحادية عشر، 2015/02/03، على الموقع [15daccess-ods.un.org/tmp](http://15daccess-ods.un.org/tmp) دردوري لحسن(2014/2013): سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.
- 16 James Daniel et autres(2006): l'ajustement budgétaire comme instrument de stabilité et de croissance, FMI.
- 17 زواق الحواس(2014): كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، المؤتمر الدولي، منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف.
- 18 رمزي زكي(1983)، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية، مع إستراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة، مطبوعات مكتبة مدبولي، ط1.
- 19 كزيز نسرين، وحميدة مختار(): ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر 2007-2017، مجلة الإبداع، مجلد 8، العدد 1.
- 20 رمزي زكي، مرجع سابق، ص44.

- 21 خضر حسان(2004): الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط.
- 22 بن عمارة أحلام(2017): اتجاهات الاستثمار العالمية الحالية ومستقبل الاستثمار العالمي، مجلة جديد الاقتصاد، العدد رقم 12.
- 23 كزيز نسرين، وحميدة مختار، مرجع سابق.
- 24 مرابطي ياسمين، وكواحلة يمينة (2017): تحليل وتقييم مصادر تمويل الإنفاق الحكومي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط، الملتقى الدولي حول البدائل التمويلية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قلمة.
- 25 رملي حمزة(2018): التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض هل يتعلق الأمر بالتسيير الكمي محلة ميلاف للبحوث والدراسات ،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة ،المجلد4،العدد1.
- 26 Ministère des finances, Rapport du présentation du projet de la loi de finances 2018 et previsions2019-2020.
- 27 زواق الحواس، مرجع سابق.